



من طينة بلادي .. بيحلى زادي



The information and views set out in this product are solely those of the author(s) and do not necessarily reflect the official opinion of the Norwegian People's Aid.

المعلومات والآراء الواردة في هذه الوثيقة هي آراء كاتبها أو كتابها ولا تعبر بالضرورة عن الرأي الرسمي للمساعدات الشعبية النرويجية.

حملة دعم المنتج الوطني الفلسطيني من طينة بلادي ... بيحلى زادي

تنفيذ المركز العربي للتطوير الزراعي
بالتعاون وتمويل المساعدات الشعبية النرويجية - فلسطين



08-2844688
08-2828106



08-2847745



pal.agriproduct



palproduct

العنوان : غزة الميناء- شارع جبوش- عمارة حجي- الطابق الرابع

حملة دعم المنتج الوطني الفلسطيني

2016

الهدف:

تهدف حملة "دعم المنتج الوطني الفلسطيني" إلى خدمة المجتمع الفلسطيني والتفاعل مع قطاعاته المختلفة وتشجيع الاعتماد على المنتجات الوطنية ودعم الاقتصاد الوطني الفلسطيني، والتحرر من الاعتماد على المنتجات الأجنبية.

مقدمة:

القطاع الزراعي يعتبر من أهم القطاعات التي عملت السلطة الوطنية الفلسطينية على دعمه وتطويره، حيث قامت بوضع الاستراتيجية والخطط لزيادة الإنتاج الزراعي، ووقف الزحف الاستيطاني والمحافظة على الأرض والمياه ومصادرها. كذلك قامت بإنشاء مصانع للإنتاج الزراعي وتسويق المنتجات الزراعية الفلسطينية في السوق المحلي، وتصديرها إلى الدول المجاورة والأجنبية.

يمثل القطاع الزراعي الفلسطيني القاعدة الإنتاجية الأساسية للاقتصاد الفلسطيني، إضافة إلى القطاع الصناعي من خلال مساهمته في الناتج المحلي أو من خلال نسبة القوى العاملة فيه. ويساهم أيضاً في حماية الأرض من المصادرة والاستيطان، ويدعم تحقيق الأمن الغذائي ويوفر فرص عمل لـ 11.5% من القوى العاملة، ويساهم بنسبة 5.6% من الناتج المحلي الإجمالي، و 21% من إجمالي الصادرات. ويعمل بشكل مباشر في تحسين والحفاظ على البيئة.



تقع مسؤولية دعم المنتج الوطني الفلسطيني على عاتق:

أربعة أطراف:

- 1- المستهلك الفلسطيني.
- 2- "الفضم" أو صاحب المنشأة الصناعية.
- 3- التاجر الفلسطيني.
- 4- جهات صنع القرار (الحكومة، وزارة الاقتصاد، ووزارة الزراعة).



أهم المعوقات والمشكلات التي تحد من تراجع دعم المنتج الوطني الفلسطيني:

- 1- الظروف السياسية العامة التي تمر بها البلاد، والتي قد تعكس على مستوى التجاوب مع مثل هذه الحملات.
- 2- عدم ثقة المواطن الفلسطيني بجودة المنتج الوطني المحلي واعتماده على البديل.
- 3- مواجهة المؤسسات الداعمة والقطاع الاستثماري للعديد من العراقيل والعقبات.
- 4- رفع رسوم الضرائب يحد من قدرة المنتج الوطني على منافسة بقية المنتجات سواء كانت القادمة من دولة الاحتلال أو تلك المستوردة من الخارج.
- 5- عدم الاهتمام بواقع العمال والأيدي العاملة في الشركات والمصانع الوطنية.

مقترحات وتوصيات:

- تخصيص موازنة من قبل الحكومة لدعم المنتجات الوطنية وتسويقها في الأسواق المحلية والخارجية (التصدير).
- وضع برامج محددة وإستراتيجية لتسويق المنتجات الوطنية بالشكل الذي يخدم فيه المواطن والاقتصاد الوطني.
- تقليل الضرائب على المصانع والأعمال الصغيرة، بما يسمح لهم من تحسين منتجهم الوطني ومنافسة المنتج الأجنبي.
- تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للقطاع الزراعي لعام 2014-2016 والتي تتعلق بدعم المنتج الوطني والتسويق والتصدير.
- السماح بإدخال جميع المواد والمدخلات اللازمة لتحسين المنتج المحلي.
- يجب على سلطات الاحتلال رفع الحصار فوراً للسماح بإدخال جميع المواد اللازمة للصناعة والسماح بتسويق المنتج المحلي في الأسواق الأجنبية والمحلية في الضفة الغربية.
- يجب على الدول المانحة الضغوط على سلطات الاحتلال لتسهيل تصدير المنتجات الفلسطينية دون وضع عوائق وموانع.
- حث المواطن الفلسطيني على دعم المنتج الوطني حال توفره، من خلال شراؤه والتجاوب معه، بدلاً من المنتج الأجنبي.

